دراسة

أثر وقف التنسيق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية على علاقات التبادل التجاري والاقتصادي في سياق جائحة كورونا

2021

المنفذون والجهة المانحة

هذه الورقة التي تصدرها الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية تأتي ضمن سلسلة أوراق سياسات وأبحاث لتعزيز قطاع الريادة الفلسطيني ضمن مشروع تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي ودعم شراكات الأعمال عبر الحدود بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي – المبادرة الأوروبية لبناء السلام– (اتفاقية رقم (ENI/2018/395-341)) وذلك بالشراكة مع مؤسسة الرياديين المقدسيين للتكنولوجيا والخدمات المجتمعية (جيست) في القدس الشرقية.

"This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of international organization and can in no way be taken to reflect the views of the European Union." [Annex 2.6]

تم اصدار هذه الورقة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

ان محتويات هذه الورقة هي من مسؤولية المؤسسة الشريكة ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي".

الملخص التنفيذي

لم يتعاف الاقتصاد الفلسطيني من تبعات أزمة المقاصة عام 2019، حتى أعلن الرئيس الفلسطيني في مارس/ آذار 2020، حالة الطوارئ في عقب الكشف عن أولى الإصابات بفيروس كورونا بالأراضي الفلسطينية، تبع هذه الخطوة بقرابة شهرين الإعلان عن وقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي ووقف التنسيق الأمني، وهو ما ضاعف الحالة الاقتصادية التي تعاني تحت وطأة العديد من الأزمات المتلاحقة.

تأسيسا على ذلك دخلت الأراضي الفلسطينية في حجر إلزامي رافقه اغلاق غالبية المرافق الحيوية خاصة الاقتصادية منها، باستثناء قطاعات قليلة كالمخابز والصيدليات ومحال البقالة، فيما عملت البنوك بالحد الأدنى.

نتيجة لذلك، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الثابتة، بنسبة 4.9 بالمئة خلال الربع الأول 2020، مقارنة مع الربع الأخير 2019.

وأعلن القطاع الخاص الفلسطيني عن مبادرة لجمع تبرعات للمتضررين من أفراد وعمالة، نتيجة جائحة كورونا، وتمكنوا من جمع 18 مليون دولار تم توزيعها على المتضررين.

حكوميا، تراجعت الإيرادات المالية المحلية التي تجبيها وزارة المالية الفلسطينية بعيدا عن أموال المقاصة، خلال الربع الثاني 2020 بأكثر من 20 بالمئة.

وخلال الشهور العشرة الأولى من العام2020، تراجعت الإيرادات المالية المحلية بنسبة 5.2 بالمئة على أساس سنوي إلى مليار دولار.

تأتي هذه الدراسة، التي شارك بها (709) منشأة/شركة، ضمن سلسلة من المجهودات البحثية التي عملت عليها الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية PCS ضمن مشروع تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي ودعم شراكات الأعمال عبر الحدود بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي – المبادرة الأوروبية لبناء السلام، والتي تحاول من خلالها توصيف واقع الأعمال الفلسطينية وتأثيرها بالمتغيرات التي حدثت سواء ما يتعلق بجائحة كورونا، أو وقف التنسيق ما بين إسرائيل والفلسطينيين.

إن استمرار الإجراءات المشددة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا تبعه دخول الاقتصاد أزمة فاقمت بشكل كبير الأوضاع المعيشية، بإعلان الرئيس محمود عباس وقف التنسيق مع إسرائيل، بما يشمل اجتماعات المقاصة مع إسرائيل. ونتيجة لهذا القرار رفضت الحكومة الفلسطينية تسلم أموال المقاصة، واستمر الحال منذ مايو حتى نهاية نوفمبر/ تشرين ثاني 2020، رافقه صرف أنصاف رواتب لموظفي الدولة والمتقاعدين وغيرهم (210 آلاف فرد).

وتمثل أموال المقاصة 63 بالمئة من إجمالي الإيرادات المالية الفلسطينية، بمتوسط شهري 200 مليون دولار، تخصص لصرف فاتورة رواتب الموظفين الحكوميين، وبسبب ذلك تراكم على الحكومة مستحقات مالية للموردين والقطاع الخاص، وكان لذلك تأثيرات حادة على القوة الشرائية وخلق وظائف جديدة.

دخل الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة في ثلاثة أزمات، تتمثل في تفشي جائحة كورونا، وتباطؤ اقتصادي حاد، ومواجهة سياسية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية نتيجة قرار وقف التنسيق، ما عطّل تحويل إيرادات المقاصة.

ووفقا لتقرير البنك الدولي فقد 121 ألف شخص وظائفهم في الربع الثاني 2020، مع تفشي الجائحة، 96 ألفا منهم في الاقتصاد المحلي، و25 ألفا كانوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي.

وقال تقرير مشترك لسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية إن الاقتصاد المحلي انكمش بنسبة 12 بالمئة خلال 2020.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتم تنفيذها خلال الفترة الزمنية أيار/مايو 2020 حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2020، وخرجت بمجموعة من النتائج أبرزها:

- المنشآت الاقتصادية الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 5-20عاملا الأكثر تأثرا بأزمتي جائحة كورونا ووقف التنسيق بين إسرائيل والفلسطينيين.
- 58.8 % من المنشآت الاقتصادية استغنت أو أوقفت جزء من العاملين (كلياً أو جزئياً).
- 21.7% من المنشآت أغلقت بشكل نهائي، فيما كانت المنشآت التي تأثر نمط عملها من كلي إلى جزئي 78.3%.

- 92.6% من المنشآت الاقتصادية تأثرت حالتها الانتاجية وانخفضت نسبة مبيعاتهم بشكل كبير.
- 85.5% من المنشآت تكبدت خسائر كبير، و53.5% من القطاعات الإنتاجية طرأ ارتفاع على تكاليف الإنتاج فيها.
- 90.8% من المنشآت توقف استيراداها، فيما تراوحت نسبة التأثر لدى البقية(انخفاض بسيط 42.8% وانخفاض كبير 48%).
- 36.7% اعتبروا أداء وقرارات الحكومة كانت بين مربكة وسلبية إلى سلبية جداً خلال هذه الفترة، مقابل 11.7% أجابوا بأن قرارات الحكومة كانت إيجابية أو متوازنة.

أما عن التدخلات المطلوبة، فقد تركزت أهم 5 تدخلات/ إجراءات مطلوبة من الحكومة، فيما يلي:

- 53.7% طالبوا بضخ السيولة النقدية، وتنشيط السوق من خلال دفع الإعادات الضريبية ودفع مستحقات القطاع الخاص.
- 48.4% طالبوا بالانتظام في دفع رواتب موظفي القطاع العام كاملة لحماية وتعزيز القوة الشرائية.
- 48.2% طالبوا بخفض ضريبة القيمة المضافة خصوصاً بعد وقف العمل بالاتفاقيات.
- 47.8% طالبوا بتقديم إعفاءات على ضريبة الدخل للشركات الإنتاجية من القطاعات المتضررة عن العام 2020.
- 33% طالبوا بإعادة صياغة أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وترتيب الأولويات وفقاً لما فرضته الظروف وتداعيات وقف التنسيق وأزمة كورونا.

Study

The Impact of the Suspension of the Palestinian-Israeli Coordination on the Commercial and Economic Exchanges during the Corona Pandemic

Executive Summary

In March 2020, the Palestinian president, Mohammed Abbas, declared a state of emergency right after the identification of the first COVID-19 cases in the Palestinian Territories. Nearly two months later, the suspension of the Palestinian-Israeli agreements as well as the security coordination between the two parties was announced, exacerbating the economic situation that is continuously deteriorating due to successive crises, including the tax revenues crisis in 2019.

Based on the foregoing, a lockdown was imposed on the Palestinian Territories. Thus, the vital facilities, especially those of the economic sector, were fully closed. Bakeries, pharmacies, and grocery stores were, however, opened, and Banks operated at the minimum level. As a result, the Palestinian GDP of constant prices decreased by 4.9% during the first quarter of 2020, compared to the last quarter of 2019.

To support affected individuals and members of the workforce, the Palestinian private sector instituted an initiative that raised %18 million.

At the governmental level, the national revenues collected by the Ministry of Finance, excluding the tax revenues, decreased by 20% during the second quarter of 2020. From January till October 2020, they declined by 5.2% valued at $1 billion.

This study, in which 709 establishments/companies participated, falls within a series of research efforts made by the Palestinian Consultative Staff for Developing NGOs within the project: Promote Cross-border Economic Coordination, Cooperation, Exchange, and Joint Ventures, funded by Peace-building Initiative – EU. The study aims to characterize the Palestinian entrepreneurship reality and analyze the implications of external unforeseen circumstances, whether regarding the Corona pandemic or the suspension of the Palestinian-Israeli coordination.

The strict measures against COVID-19 followed by the suspension of the coordination, including tax revenues meetings, have led to a major financial crisis. Based on that, the Palestinian government refused to receive the revenues from May until November 2020, resulting in cutting the salaries of 210 thousand public employees and retirees to half.

The tax revenues represent 63% of the total revenues with a monthly average of $200 million, allocated to the payment of salaries. As a consequence, the public debt to

suppliers and the private sector increased, affecting the purchasing power and the government's ability to create new job opportunities.

Within this period, the Palestinian economy went through three crises, the spread of the pandemic, the sharp economic slowdown, and the political confrontation between the Palestinian and Israeli governments due to the suspension of the coordination, affecting the transferring of the revenues.

According to the report of the World Bank, 121 thousand have lost their jobs during the second quarter of 2020 as a result of the spread of the virus, as 96 thousand worked in the West Bank and Gaza while the remaining 25 thousand worked in Israel.

A Joint report, released by the Palestine Monetary Authority and the Palestinian Central Bureau of Statistics, mentioned that the local economy contracted at the rate of 12% during 2020.

The study adapted descriptive and survey methodologies. It took place between May 2020 until the end of September of the same year. The main findings of the study are:

- Small-sized establishments that have around 5 – 20 employees are the most effected due to the pandemic and the suspension of the coordination.
- 58.8% of the establishments have laid off or suspended part of their employees (fully or partially).
- 21.7% of the establishments were shut down while the remaining 78.3% operated part-time.
- The productivity of 92.6% of the establishments was affected, and sales decreased considerably.
- 85.5% of the establishments suffered substantial losses. 53.5% of the production sectors experienced an increase in production costs.
- 90.8% of the establishments were completely unable to import products while others were affected by 42.8% (minimum) and 48% (maximum).
- 36.7% considered the performance of the government and its decisions were confusing and negative or completely negative during the period covered within the study. 11.7% considered that those decisions were positive or balanced.

Regarding the required interventions, the government should mainly focus on five main measures or interventions:

- 53.7% demanded subsidies and financial aids as well as market stimulations by paying tax returns and private sector dues.
- 48.4% demanded regular payment of public sector employees' salaries fully to protect and enhance the purchasing power.
- 48.2% demanded the decrease of VAT, especially after the suspension of the coordination.
- 47.8% demanded the income tax exemption of production establishments of the affected sectors for the year 2020.

- 33% demanded the reformulation of the national policy agenda and sectors strategies as well as and the prioritization according to the implications of the coordination suspension

فهرس المضمون

الموضوع	الصفحة
أولا: الإطار النظري والمنهجية	**11**
مقدمة	11
أسس العلاقة التجارية	12
حجم التبادل التجاري الفلسطيني الإسرائيلي	13
مشكلة الدراسة	14
أهمية الدراسة	15
أهداف الدراسة	15
المنهجية وأدوات الدراسة	16
مجتمع الدراسة	16
الفترة الزمانية	16
ثانياً: الإطار التحليلي	**16**
المعطيات المعرفية	16
القطاعات الاقتصادية	18
التأثيرات على الحالة التشغيلية	19
التأثيرات على الحالة الانتاجية	21
التأثر على تكاليف الإنتاج	23
الأثر على التبادل التجاري والتجارة الخارجية	23
الاستيراد	23
التصدير	26
الأداء العام للمنشآت	27

التدخلات الحكومة	27
ثالثاً: النتائج والاستنتاجات والتوصيات	**29**
النتائج	29
الاستنتاجات	31
التوصيات	32

فهرس الأشكال البيانية

الموضوع	الصفحة
الشكل رقم(1): التوزيع حسب منطقة الغرفة التجارية والصناعية	17
الشكل رقم(2): التوزيع حسب الكيان القانوني	17
الشكل رقم(3): التوزيع حسب المحافظات (الضفة وغزة)	18
الشكل رقم(4): التوزيع حسب القطاع الرئيسي	19
الشكل رقم(5): التوزيع النسبي للعاملين حسب فئات العمال	20
الشكل رقم(6): نسبة الاستغناء عن العاملين	20
الشكل رقم(7): توزيع المنشآت حسب حالتها العملية	21
الشكل رقم(8): التأثير على حجم المبيعات مقارنة بالفترة الزمنية لـ2019	22
الشكل رقم(9): التأثير على حجم الأرباح والخسائر	22
الشكل رقم(10): التأثير على تكاليف الانتاج	23
الشكل رقم(11): أثر وقف التنسيق على الاستيراد المباشر	24
الشكل رقم(12): آثار وقف التنسيق على عملية الاستيراد	25
الشكل رقم(13): أثر الكورونا ووقف التنسيق على التصدير	26
الشكل رقم(41): آثر الكورونا ووقف التنسيق على أداء الشركات بشكل عام	27

أولا: الإطار النظري والمنهجية

مقدمة:

في مطلع العام 2020 بدأت الآمال تنعقد على أن الاقتصاد الفلسطيني على وشك استيعاب الصدمات التي تكبدها في 2019 خصوصاً في أعقاب قرار السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل عن البضائع المستوردة من الخارج (المقدرة ب 2.2 مليار دولار سنويا، أو حوالي ثلثين من الموازنة العامة)، القرار الفلسطيني في حينه جاء رفضا للخصم الذي أقرته إسرائيل من قيمة أموال المقاصة بموجب قوانين "مكافحة الإرهاب".

التوقعات في مطلع العام 2020 بأن يتعافى الاقتصاد الفلسطيني ويصل النمو إلى قرابة ال 2%، لكن هذه الآمال بدأت تتلاشى مطلع مارس2020 عقب الكشف عن أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية، وما رافق انتشار جائحة كوفيد-19 من تجميد للنشاط الاقتصادي نتاج فرض حالة الاغلاق التي بددت بسرعة أي آمال وتوقعات إيجابية للحالة الاقتصادية الفلسطينية.

العديد من الأطراف المحلية والدولية قدرت وفق منهجيات عدة حجم الأضرار المتوقعة جراء ثلاث أشهر من الإغلاقات وتوقف النشاطات الاقتصادية. تراوحت بين الأكثر تفاؤلاً بتراجع لا يتعدى 10% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي)، والتقدير الأكثر حدة لنطاق وحجم الركود المتوقع، والذي صدر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" ، الذي اشار الى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للضفة الغربية للعام 2020 سينكمش بنسبة 21% عن مستواه عام 2019، ما يعادل 3,009 مليون دولار. أما نتائج السيناريو الثاني، فتظهر انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يصل الى (35%)5,027 مليون دولار.

ما زاد المشهد الاقتصادي تعقيدا، إعلان السلطة الفلسطينية في مايو2020 كل أنوع الاتصال مع الحكومة الإسرائيلية سواء كان مدنيا أو أمنيا وحتى الأمور المتعلقة بشؤون البلديات والحكم المحلي.

ويرى خبراء الاقتصاد، أنه في انتشار جائحة كورونا واستمرار العمل ضمن حالة الطوارىء وكذلك وقف التنسيق والتبادل ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فإن الفلسطينيين سيواجهون ركوداً لم تشهده الأراضي الفلسطينية منذ 2001، وهو ما سيدخل الحالة الاقتصادية الفلسطينية في كساد كبير وطويل سيكون من الصعب بمكان الخروج منه ضمن السياق السياسي والمؤسساتي الراهن.

أسس العلاقة التجارية

جاء بروتوكول باريس الاقتصادي (الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو) في العام 1994 ليكرس حالة التبعية الاقتصادية عن طريق ربط الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي من خلال نظام جمركي واحد، إلا أن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، وضعت جميع الواردات والصادرات الفلسطينية تحت السيطرة الكاملة لها، وأعاقت نشاط المشاريع الفلسطينية لتجنب المنافسة مع نظرائها، وقد اعتبر هذا الوضع بمنزلة اتحاد جمركي غير مكتمل يؤدي إلى عقبات تجارية كبرى للاقتصاد الفلسطيني.

كما اتبعت سلطات الاحتلال سياسات تستهدف التحكم بالاقتصاد الفلسطيني وعزله، من خلال التحكم في المعابر، ووضع قيود على حركة الأفراد والبضائع، ومنع السلطة الفلسطينية من استيراد السلع من الدول العربية والإسلامية التي لا تقيم إسرائيل معها علاقات دبلوماسية، بالإضافة إلى أن دولة الاحتلال لم تعترف بأي اتفاقيات اقتصادية تبرمها السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول الأخرى، بالرغم من أن السلطة والمنظمة تتمتعان بحرية التفاوض وإبرام الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى طالما تُطبق سياسة الاستيراد الإسرائيلية، وذلك وفقًا لما جاء في بروتوكول باريس.

في المقابل، وضعت إسرائيل العديد من القيود على الصادرات الزراعية الفلسطينية، وأعاقت إدخال المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية، إما بذرائع أمنية أو فنية، بينما سهلت عملة إدخال المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بشكل حر دون قيود. وتُخضِع السلطات الاسرائيلية المنتجات الفلسطينية للتفتيش الشديد والانتظار على الحواجز قبل إدخالها، مما يعرضها للتلف قبل الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية.

كما نظم بروتوكول باريس حركة العمالة ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتحديدًا حركة العمالة الفلسطينية، حيث تحكمت إسرائيل بمنسوب تدفقها إليها بما يخدم مصالحها الاقتصادية واعتباراتها الأمنية، ولم تكتف بذلك.

يتضح مما سبق أن إسرائيل اتبعت استراتيجية إلحاق للاقتصاد الفلسطيني باقتصادها، ومنع تطويره وتعميق تبعيته لها، وحرمانه من أهم مقومات الاستقلال، واستخدمت وسائل وأدوات لجعل الاقتصاد الفلسطيني ملحقًا ومكملًا وخادمًا للاقتصاد الإسرائيلي. وهي علاقة قائمة على خلق حقائق جديدة – بالأمر الواقع – لانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

كما ساهم اتفاق باريس الاقتصادي في مأسسة حالة التبعية وخلق اقتصاد فلسطيني مشوّه، ومعتمد على المساعدات مما أضعف من قدرة السلطة الفلسطينية على صياغة سياسات اقتصادية تنموية مستقلة وملائمة للمرحلة الحالية.

ويفتقر الاقتصاد الفلسطيني من السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية إضافة إلى افتقاره إلى السيطرة على المعابر والحدود وعدم استطاعته التحكم في انسياب البضائع استيراداً وتصديراً بسبب السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي على تلك المعابر.

حجم التبادل التجاري الفلسطيني الإسرائيلي

يمثل التبادل التجاري عبر الحدود محورا مهما في تعزيز الاقتصاد للدولة، وهو يقوم على فكرة التبادل الطوعي للسلع والخدمات عبر الأماكن التي تتوفر فيها الميزة المطلقة أو الميزة النسبية لإنتاج السلع والخدمات وبين المناطق التي تفتقر إلى ذلك، والعكس صحيح وبتالي فإن هناك اختلاف بين التبادل التجاري عبر الحدود والتبادل التجاري المحلي وذلك لأن التبادل عبر الحدود يقوم بين كيانات لها حدود سياسية واعراف تجارية وأنظمة ولوائح وقوانين مختلفة، على عكس التجارة الداخلية (التبادل التجاري المحلي).

هذا يقودنا للقول بأن أن شكل التبادل التجاري الإسرائيلي الفلسطيني هو نموذجا للتبادل عبر الحدود، وهو عبارة عن تدفقات من الصادرات والواردات بين الأطراف المتعاملة ويتضمن السلع والخدمات المنظورة (السلع المادية)، وغير المنظورة (التأمين والسفر والسياحة والخدمات البنكية والمصرفية والتقنيات التكنولوجية.

يتضح من الاحصائيات التفصيلية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نوفمبر 2020 أن مجموع الواردات السلعية من إسرائيل بلغت 3,636.2 مليون دولار، فيما بلغت مجموع الواردات الخدمية من إسرائيل 213.9 مليون دولار، في المقابل فإن حجم الصادرات السلعية من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل 897.6 مليون دولار، ومجموع الصادرات الخدمية إلى إسرائيل 202.9 مليون دولار[1].

[1]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نوفمبر 2020، على الرابط:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/detailed-indicators-arabic.html

ويبلغ إجمالي الصادرات الفلسطينية من الخضار إلى السوق الإسرائيلية، 55 مليون دولار سنويا.

ويمكن التحدي الكبير أمام السلطة الفلسطينية في طبيعة العلاقة التجارية قائما على أن الحقائق على الأرض، ستصعب من تحقيق الخطوات الفلسطينية كامل أهدافها، نتيجة عدم سيطرتها على المعابر والحدود، وسهولة تهريب المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق المحلية. كذلك، بسبب صعوبة إيجاب بدائل فورية إقليمية للسلع الواردة من إسرائيل نتاج الواقع السياسي، وكذلك نتاج عدم وجود بنية أساسية لذلك.

ويستورد الفلسطينيون ما نسبته 100 بالمئة من الوقود وغاز الطهي المباع في الضفة الغربية، بينما يستوردون 90 بالمئة من الطاقة الكهربائية، وأكثر من 60 بالمئة من المياه الصالحة للشرب.

مشكلة الدراسة:

في 19 أيار/مايو 2020، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن السلطة الفلسطينية في حِلّ من جميع الاتفاقيات والتفاهمات التي وقّعتها مع إسرائيل والولايات المتحدة. وجاء هذا القرار ردًا على إعلان إسرائيل نيّتها ضمّ أجزاء من الضفة الغربية في الأول من تموز/يوليو 2020.

وتنفيذها لهذا الاعلان أوقفت السلطة الفلسطينية، جميع الاتصالات الثنائية مع إسرائيل، بما فيها التنسيق الأمني، وتوقفت عن قبول إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل بالنيابة عنها. وهو ما أدى بالسلطة الفلسطينية إلى فقدان نحو 80 بالمائة من إيراداتها الشهرية وحدّ من قدرتها على دفع رواتب الموظفين.

ولم يتوقف الأمر على البعد الاقتصادي، فقد أثّر وقف التنسيق بالفعل على العمليات الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما يشمل الجاهزية لتفشي وباء فيروس كورونا والاستجابة له. فمنذ مطلع شهر حزيران/يونيو، تعطّلت قدرة الوكالات الإنسانية على استيراد اللوازم الأساسية، مما ألحق الضرر ببعض المنظمات الرئيسية العاملة في هذا المجال، بما فيها منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ناهيك عن بعض المنظمات غير الحكومية[2].

[2]- نشرة الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة OCHA، يوليو 2020. على الرابط:
https://www.ochaopt.org/ar/content/end-palestinian-authority-coordination-israel-response-annexation-threat-decision-already-0

وفي إحاطة له أمام مجلس الأمن، قدم الممثل الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، تصورا حول مدى تأثيرات وقف التنسيق الأمني ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين على الاقتصاد الفلسطيني، مشيراً إلى أن تزامن جائحة كورونا ووقف التنسيق الأمني سيوف يؤدي إلى "أزمة صحية متنامية وأزمة اقتصادية متزايدة مع إغلاق الشركات وارتفاع البطالة"[3].

وقال ملادينوف: "أدّى رفض السلطة الفلسطينية قبول العائدات التي تحوّلها إسرائيل إلى مفاقمة الأزمة المالية وأثرت على تقديم الخدمات. كما أعاقت قدرة المرضى على السفر من غزة للعلاج خارج القطاع، وأدت إلى تأخير في إيصال المساعدات الإنسانية والمستلزمات الضرورية للاستجابة لكوفيد-19 وغيرها من الخدمات الصحية الأخرى".

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها جهدا بحثيا بهدف توصيف انعكاسات وتأثيرات وقف التنسيق ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التبادل التجاري خلال جائحة كورونا، وهي من أشد الفترات حرجا للحالة الاقتصادية الفلسطينية التي تجتمع فيها حالة انتشار الجائحة وفي ذات الوقت عدم توفير رواتب الموظفين وانعكاس ذلك على العديد من جوانب الحياة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على آثار جائحة كورونا وقرار وقف التنسيق على أداء القطاع الخاص الفلسطيني من خلال التعرف على:

- مدى تأثر قدرة المنشآت على الاحتفاظ بالعاملين لديها وقدرتها على دفع أجورهم.
- مدى تأثر المبيعات والتسويق على المنشآت.
- الطاقة الإنتاجية وتكاليف الإنتاج للمنشآت.
- أهم التحديات التي تواجه المنشآت بسبب جائحة الكورونا.
- أثر قرار وقف التسيق على الاستيراد والتصدير.
- تقييم المنشآت لأداء الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص.

[3]- يمكن الاطلاع على مزيد التفاصيل عبر موقع الأمم المتحدة من خلال الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2020/07/1058631

- أهم التدخلات التي يرغب بها القطاع الخاص للتخفيف من وطأة الأزمتين اقتصادياً.

المنهجية وأدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في مراحل إعدادها على المنهج الوصفي المسحي، وهو المنهج الأفضل في حالة تشخيص التأثيرات التي يمكن أن تترك على المجتمعات نتاج العديد من المتغيرات المفروضة عليها.

وبهدف تحقيق الهدف، فقد لجأ فريق البحث إلى استخدام أداة الاستمارة، وتماشيا مع ظروف الجائحة خلال فترة إعداد الدراسة، وعدم القدرة على التنقل تم تصميم استمارة الكترونية وتوزيعها على العينة المستهدفة.

مجتمع الدراسة:

القطاع الخاص، الذي يشتمل على الباعة والتجار الفلسطينيين في محافظات الضفة، وقد تم الوصول لهم من خلال الغرف التجارية المنتشرة بالمحافظات والتي تمثل مرجعية لهم. وقد شارك بالإجابة على الاستمارة (709) منشأة/شركة.

الفترة الزمانية:

أجريت الدراسة خلال الفترة من أيار/مايو 2020 حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2020

ثانياً: الإطار التحليلي

يعالج هذا الجزء من الدراسة، المعطيات الرقمية التي جمعت من خلال الاستمارات التي وزعت على المنشآت التجارية، وقد حصل الفريق البحثي على استمارة (709) منشأة/شركة، تمت تعبئتها من خلال الجهات القائمة عليها.

ويمكن مناقشة المعطيات الرقمية التي تم جمعها من خلال المحاور التالية:

المعطيات المعرفية:

ويتركز هذا المحور في توصيف معرفي عن المنشآت المشاركة في الدراسة، حيث يظهر الشكل رقم(1)، التوزيع الجغرافي للمنشآت التي شملتها الدراسة، حيث تمتد لمعظم المحافظات الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وقد اعتمدت مشاركة المنشآت من خلال قوائم تسجيل المنشآت في الغرف التجارية.

الشكل رقم1

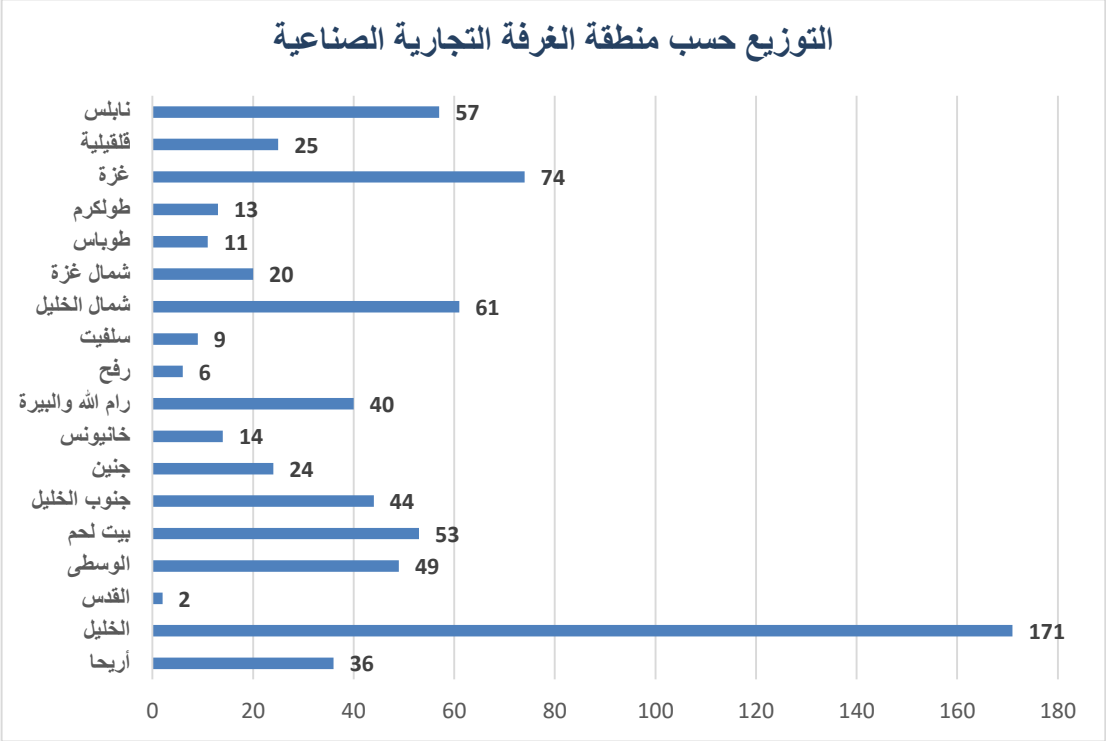

وبحسب المعطيات ذاتها، فإن 53.7% من هذه المنشآت تصنف على أنها (منشأة فردية)، يقوم عليها شخص واحد، فيما بلغت 46.3 % شركة وفقا لتسجيلها لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وفقا لما يوضحه الشكل رقم(2)

الشكل رقم(2)

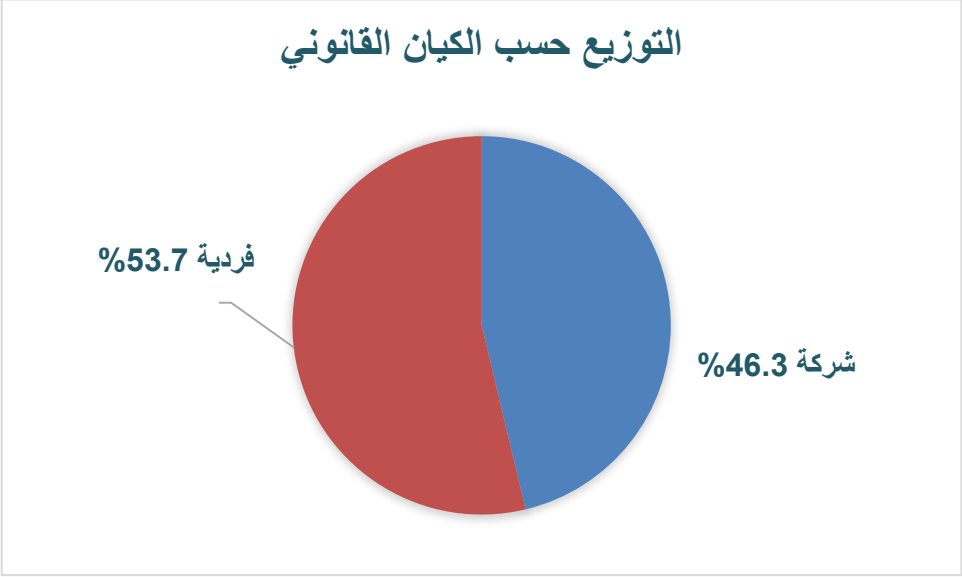

فيما يظهر الشكل رقم(3)، التوزيع الجغرافي للمنشآت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزى، حيث بلغ عدد المنشآت التي شملتها الدراسة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) 546 منشأة أي ما نسبته 77%، مقابل 163 منشأة أي ما نسبته 23% المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

الشكل رقم(3)

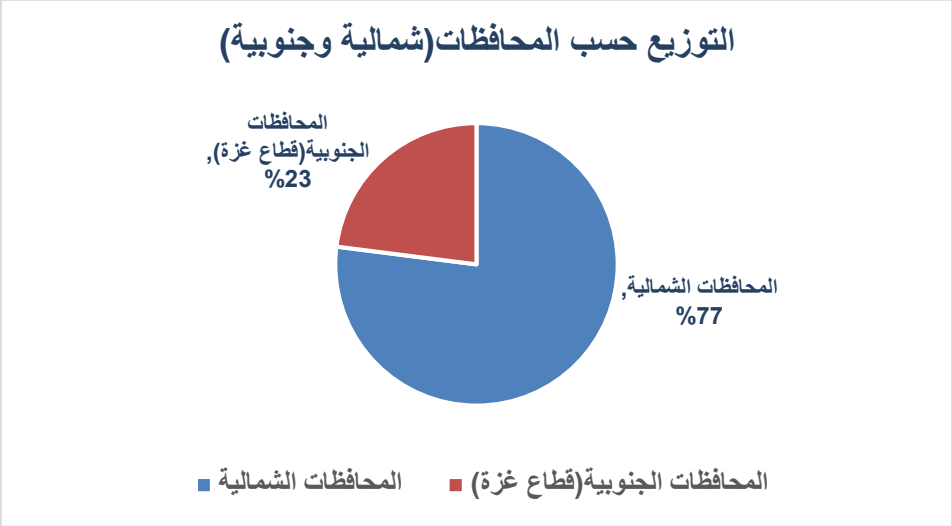

القطاعات الاقتصادية

بهدف التعرف على القطاعات الاقتصادية التي شملتها الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى قطاعات كما يوضحها الجدول المرفق، والشكل رقم(4)، وتظهر المعطيات أن القطاع التجاري يحتل النسبة الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية العاملة في السوق الفلسطينية، وهذا ربما يعكس طبيعة وحجم التأثيرات التي تقع على هذا القطاع في ظل منع تنقل البضائع أو التبادل عبر الحدود، أو نتاج إجراءات مواجهة أزمة كورونا المتمثلة في الاغلاقات اليومية.

القطاع الرئيسي	النسبة	العدد
التجاري	51%	360
الصناعي	%21	151
الزراعي	5%	38
خدمات السياحة (الفنادق، المطاعم، المتنزهات، النقل السياحي، وكالات السياحة..)	%8	56
المقاولات	5%	35
خدمات أخرى	%6	43
الحرف	%4	26
المجموع	**100%**	**709**

الشكل رقم(4)

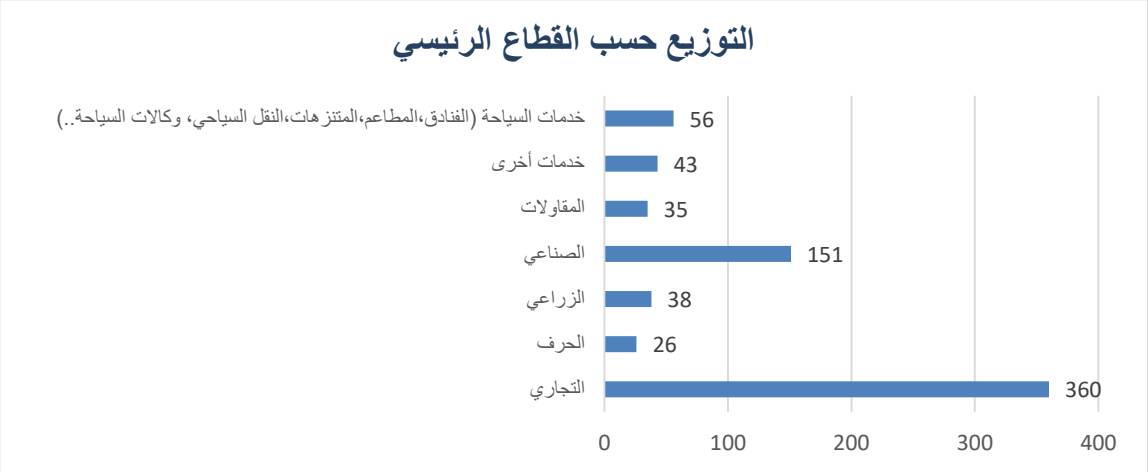

التأثيرات على الحالة التشغيلية

❖ الاستغناء عن العاملين

بهدف إجراء مقارنة حول تأثيرات وقف التنسيق ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك تأثيرات جائحة كورونا على عدد الطواقم العاملة في المنشآت، فكان لا بد من التعرف على أعداد العاملين في المنشآت المستهدفة قبل دخول الجائحة وقبل الإعلان عن وقف التنسيق، ويوضح الشكل رقم(5)، التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت، حيث تم تقسيم العاملين وفقا لفئات مختلفة تتراوح في حدها الأدنى 5 عمال، وفي حدها الأعلى 50 عاملا فأكثر.

ووفقا للمعطيات الرقمية، يظهر أن المنشآت الاقتصادية الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 5-20عاملا الغالبية الأكبر بين باقي المنشأ. وتقدر نسبتها نحو 86.5% وهي تأكيد على أن الاقتصاد الفلسطيني يقوم بنسبته الأكبر على المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما تقل نسبة المنشآت الكبيرة.

هذا الأمر يتطلب مزيدا من السياسات التي من شأنها تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة التي تشكل لبنة أساسية في الاقتصاد المحلي والتي قد تترك الأزمات المتتالية تأثيراتها المباشرة عليها كونها تعتمد في مدخلاتها على حجم السوق.

الشكل رقم(5)

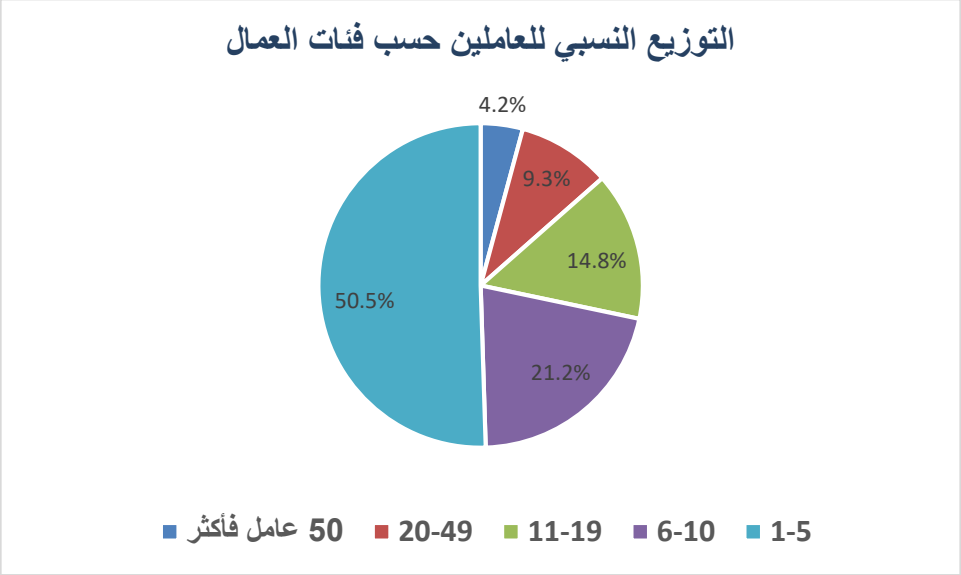

وفيما محاولة لمعرفة التأثيرات التي تركتها جائحة كورونا على نسبة الأيدي العاملة وأعداد العاملين في المنشآت، فقد أظهرت المعطيات الرقمية في الشكل رقم(6) أن ما نسبتها 58.8 % من المنشآت المشاركة بالدراسة استغنت أو أوقفت جزء من العاملين (كلياً أو جزئياً) خلال تلك الفترة مقابل ما نسبته 41.2 % أفادوا بأنهم لم يقوموا بتسريح أي من العاملين. هذا الأمر من الممكن أن يتغير وفق طبيعة وتطورات الحالة الاقتصادية في حال استمرار الجائحة والإجراءات المتبعة لها، وكذلك تبعا للتطورات المتعلقة بحالة التبادل التجاري أو الحالة السياسية الراهنة التي يمكن أن تمس بشكل مباشر بالقطاع الاقتصادي.

الشكل رقم(6)

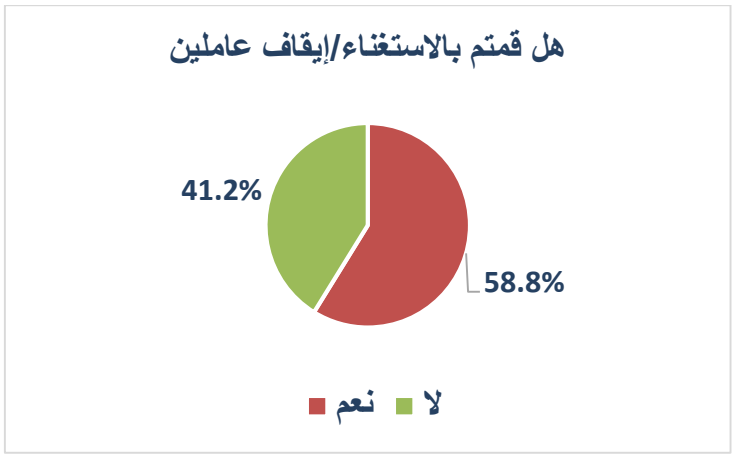

❖ **أداء الشركـة:** تظهر المعطيات الرقمية، والتي يوضحها الشكل رقم(7)، أن التأثيرات التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية وصل الحد في بعضها إلى الإغلاق التام نتيجة جائحة كورونا وتراجع السيولة المالية في الأسواق، حيث بلغت ما نسبته (21.7%) من المنشآت المشاركة بالدراسة أغلقت بشكل نهائي بسبب جائحة كورونا، فيما كانت المنشآت التي تأثرت نمط عملها من كلي إلى جزئي (78.3%)، وهو ما يعني أن استمرار جائحة كورونا، وكذلك عدم الانتظام في الحالة السياسية المرتبطة بالتبادل التجاري يمكن أن تؤثر على استمرارية عمل المنشآت بشكلها الاعتيادي فيما يمكن أن تتعرض بعضها لإغلاق تام.

الشكل رقم(7)

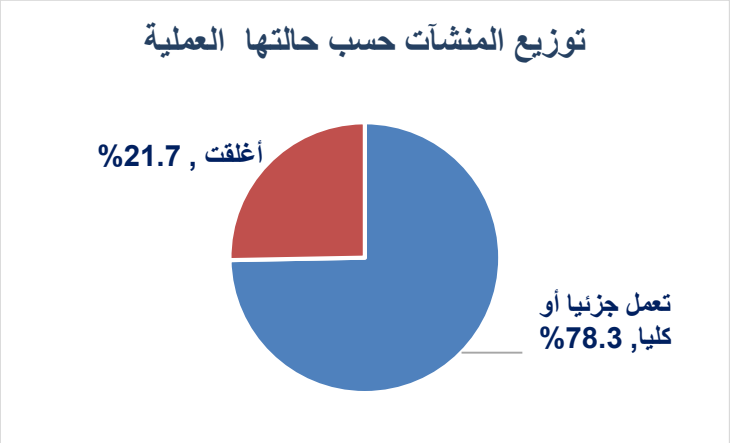

التأثيرات على الحالة الانتاجية:

على الجانب الآخر، فإن التأثيرات على الحالة التشغيلية أيضا سيكون له انعكاس على الحالة الانتاجية، ونتاج توقف التبادل التجاري، وكذلك الإجراءات التي فرضتها جائحة كورونا، فإن الأمر كان له الأثر على الحالة الانتاجية من خلال:

أولا: تأثر المبيعات؛ إذ أظهرت المعطيات الرقمية خلال إجراء الدراسة مايو – سبتمبر 2020 تراجعا في كمية المبيعات مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 وذلك وفقا لما أفاد به القائمون على المنشآت التجارية، موضحين أن السبب في ذلك إلى انتشار جائحة كورونا وتداعياتها والأجراءات المرافقة لها، وتزامن ذلك مع أزمة المقاصة وعدم استلام موظفي الحكومة لرواتبهم كاملة، ويوضح الشكل رقم(8) نسب التأثير، حيث بلغت نسبة الذين انخفضت نسبة مبيعاتهم بشكل كبير نحو 92.6%.

الشكل رقم(8)

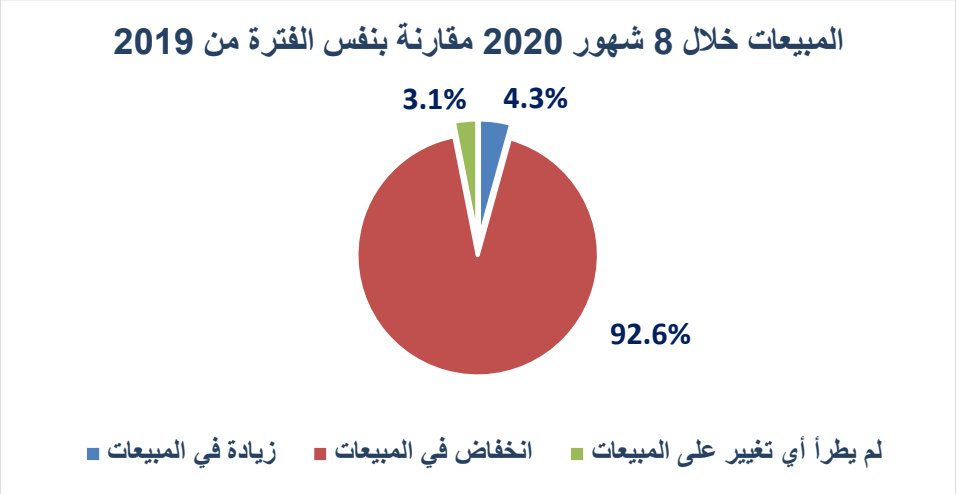

ثانياً: الأرباح/الخسائر؛ على الصعيد الآخر من طبيعة الأثر الذي تركته أزمتي جائحة كورونا وكذلك وقف التبادل التجاري والتنسيق ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فقد برزت الجزئية المتعلقة بنسبة الأرباح، إذ أنه من الطبيعي أن يتأثر حجم التبادل التجاري وكمياتها وبالتالي ينعكس ذلك على نسبة الأرباح، وبمقارنة الأرباح/الخسائر في فترة الـ 8 شهور الأولى من 2020 أفاد 14.5% فقط من المنشآت المشاركة بالدراسة أنهم حققوا أرباحاً مقابل 85.5% أفادوا أنهم تكبدوا خسائر في تلك الفترة، وهو ما يدلل على حجم الأثر السلبي للجائحة وتوقف التبادل التجاري، وفقا لما يوضحه الشكل رقم(9).

الشكل رقم(9)

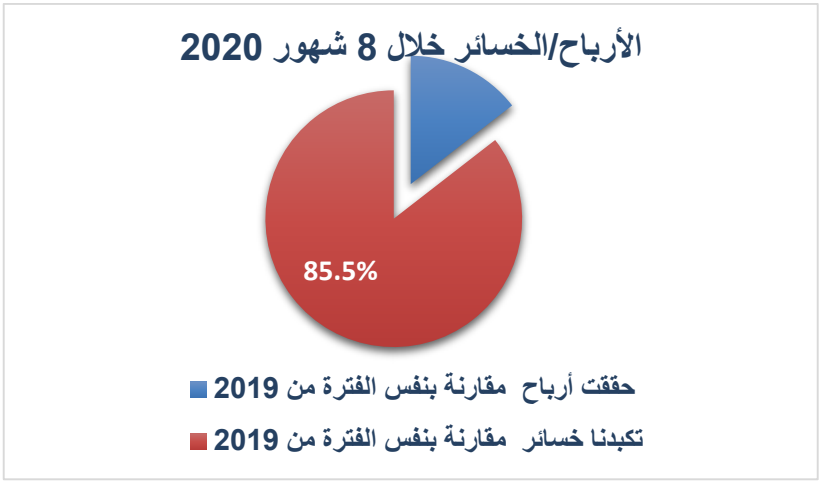

ثالثاً: التأثر على تكاليف الإنتاج؛ يتضح من المعطيات الرقمية وفقا للشكل رقم(10)، أن ما نسبته 53.5% من القطاعات الإنتاجية المشاركة بالدراسة طرأ ارتفاع على تكاليف الإنتاج فيها مقابل 16.6% أفادوا بانخفاض تكاليف الإنتاج، كما أن 29.9% من تلك القطاعات أفادت بأنه لم يحصل أي تغيير على تكاليف الإنتاج.

الشكل رقم(10)

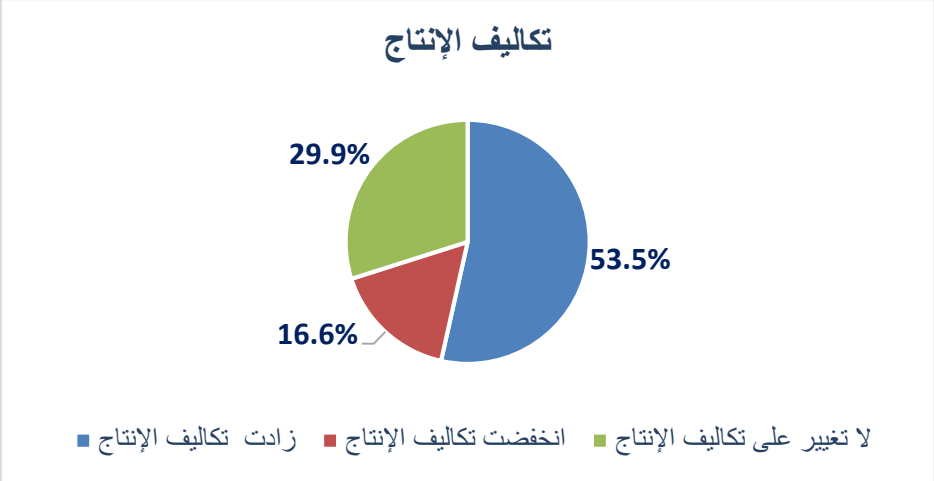

الأثر على التبادل التجاري والتجارة الخارجية:

يحاول هذا المحور من الدراسة، قراءة مدى تأثير وقف التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التبادل التجاري وبشكل خاص التجارة الخارجية، إذ تسيطر إسرائيل وفقا لجميع الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع الفلسطينيين على المعابر، ولا يمكن استيراد أو تصدير أي من البضائع التجارية إلا من خلالها. وهو ما يعني بشكل أو بآخر تحكم في كافة المعطيات التجارية خارج حدود السلطة الفلسطينية.

أولا: الاستيراد:

عملت اتفاقية باريس أو "بروتوكول باريس" على تقدير احتياجات السوق الفلسطينية وكميات الاستيراد من البضائع والسلع بموجب اتفاق بين الجانبين وفقاً للمعايير الإسرائيلية، وعلى ضوء المعلومات والتفاصيل المتوفرة عن الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية والنمو السكاني والارتفاع في معدل الناتج المحلي والدخل القومي.

وعلى الرغم من وجود نص بالاتفاقية بأنها مؤقتة لمدة خمس سنوات، وأنه بإمكان أي طرف إعادة فحص الترتيبات والإجراءات الواردة بعد عام من توقيعها ووضعها موضع التنفيذ، إلا أن الجانب الفلسطيني لم يفعل ذلك.

وتعتبر سياسة الواردات من أبرز بنود الاتفاقية والتي تنص أنه "لدى إسرائيل والسلطة الفلسطينية سياسة شبه متطابقة في ما يتعلق بالواردات والجمارك. وتستطيع السلطة الفلسطينية استيراد منتجات من الدول العربية بكميات محدودة متفق عليها. وسيجري اتخاذ ترتيبات لتدير السلطتان بشكل مشترك الحدود في أريحا وغزة".

هذا الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، قيد الحالة الفلسطينية في كل جوانبها، ودفع إسرائيل للتحكم بكافة المعابر ومعايير الاستيراد. وفي ظل جائحة كورونا، ووقف التنسيق، انعكس على نسبة وكميات ونوعيات الاستيراد من احتياجات السوق الفلسطينية.

وتظهر المعطيات الرقمية أن 38.2% (271 منشأة) من المشاركين بالدراسة يستوردون المواد الخام أو البضائع والسلع من الخارج مقابل 62.8% غير مستوردين.

ويظهر الشكل رقم(11) أثر وقف التنسيق على المستوردين، حيث أفاد 90.8% أن وقف التنسيق أثر سلباً (انخفاض) على الاستيراد المباشر (انخفاض بسيط 42.8% وانخفاض كبير 48%).

الشكل رقم(11)

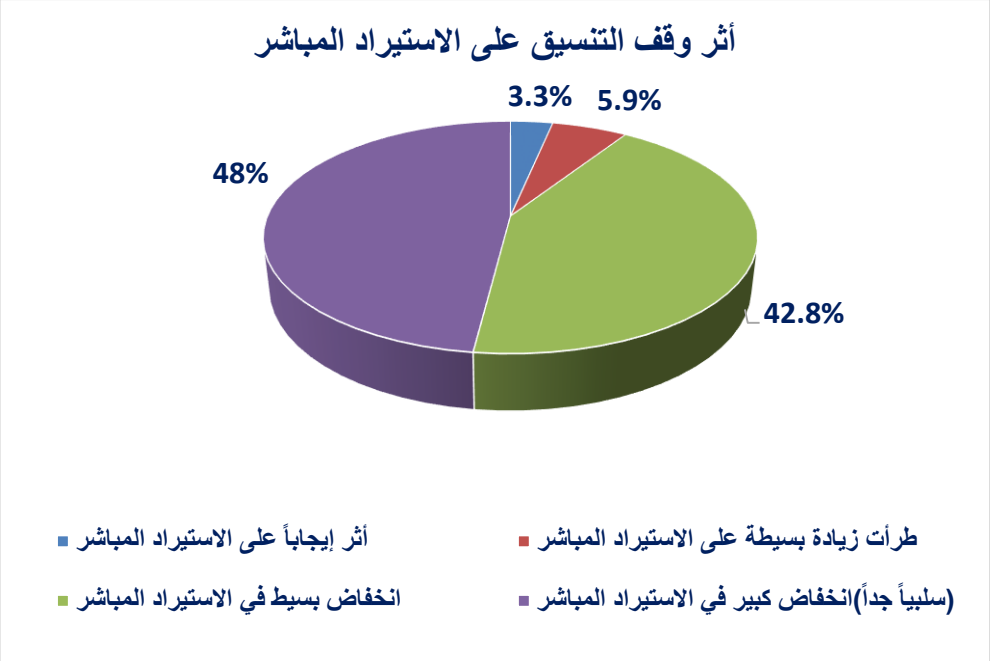

وحول طبيعة وأشكال تأثر وقف التنسيق على عمليات الاستيراد، يوضح الشكل رقم(12)، أن هناك تأثيرات تنوعت ما بين ارتفاع تكاليف البضائع المستوردة نتيجة حجزها أو رسوم التخزين لفترات أطول، وخسارة كبيرة بسبب التأخير في التخليص الجمركي، وحجز البضاعة في الموانيء وعلى المعابر، والعديد من التأثيرات الأخرى.

الشكل رقم(12)

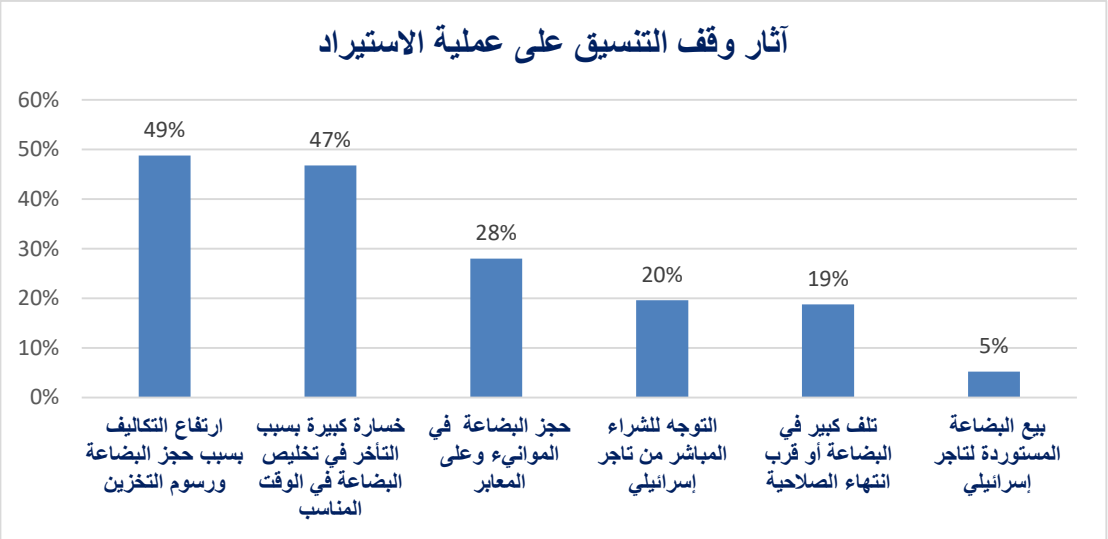

ويعزز هذه النتائج تصريحات وزير الاقتصاد الفلسطيني خالد العسيلي[4] الذي أوضح أن وقف التنسيق الأمني أدى إلى توقف جزئي لحركة الاستيراد إلى الأراضي الفلسطينية، مشيراً إلى أن نحو 30% من إجمالي الاستيراد الفلسطيني توقف لارتباطه بالتنسيق المسبق مع إسرائيل.

وأوضح العسيلي أن من بين ذلك اللحوم الطازجة والمجمدة والسيارات وآلات المصانع والورش والأسمنت "كون أن استيرادها يحتاج إما لأذونات إسرائيلية أو موافقة إسرائيلية على مواصفاتها".

[4]- وكالة قدس نت للأنباء على الرابط:
https://qudsnet.com/post/490969/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AC%D8%B2%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A5%D8%AB%D8%B1-%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

ثانياً: التصدير

تقول البيانات الرسمية الفلسطينية، إن قيمة صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية لوحدها إلى السوق الإسرائيلية تبلغ نحو 90 مليون دولار، وهي تمثل نحو 68% من حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية للعالم البالغة 130 مليون دولار[5]. أضف إلى ذلك صادرات أخرى لقطاعات مختلفة من بينها الحجر والرخام والأثاث وزيت الزيتون.

إلا أن إعلان السلطة الفلسطينية تحللها من الاتفاقيات مع إسرائيل ووقف التنسيق معها، دفع إسرائيل لاتخاذ خطوات للضغط على السلطة الفلسطينية للتراجع عنها، وهذا ما أوردته صحيفة "هآرتس" عن مكتب وزير الجيش الإسرائيلي.

وتشير المعطيات الرقمية، وفقا للشكل رقم(13) أن 67.4% من المنشآت الاقتصادية طرأ انخفاض على صادرات مبيعاتها للسوق الإسرائيلي، وأن 21% من المصدرين أفادوا أنهم خسروا أسواقا خارجية نتيجة وقف التنسيق الأمني وتأثيرات جائحة كورونا.

الشكل رقم(13)

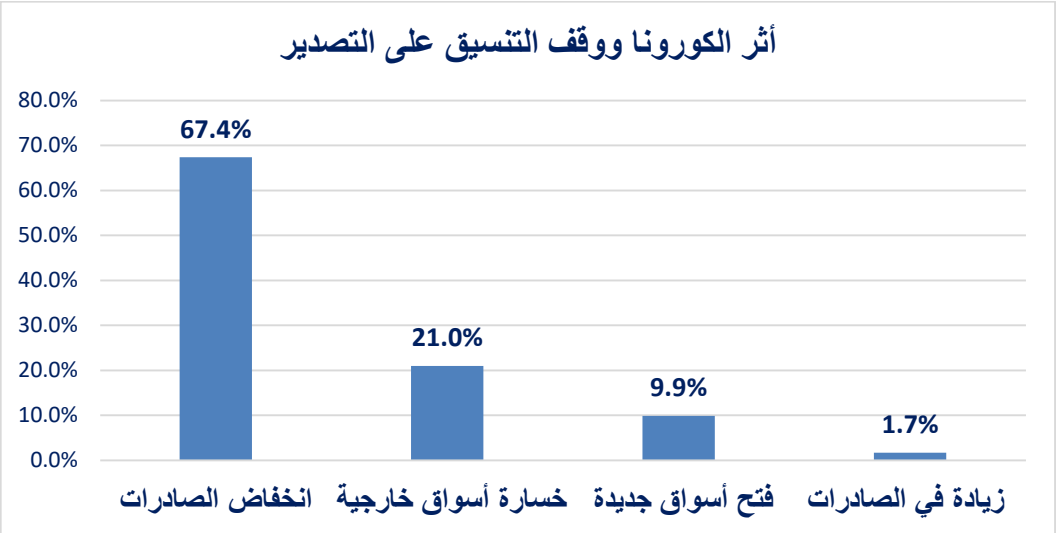

[5]- وكالة الأناضول التركية، على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/1736077

ثالثاً: الأداء العام للمنشآت

لم يقتصر التأثير على قطاعات بعينها فقط، بل كان هناك تأثير عام على أداء المنشآت الاقتصادية، ويظهر الشكل رقم (14) مستوى تأثير جائحة كورونا ووقف التنسيق، حيث بلغت المنشآت التي تأثرت بشكل سلبي جداً النسبة الأكبر بما يوازي 82%.

الشكل رقم(14)

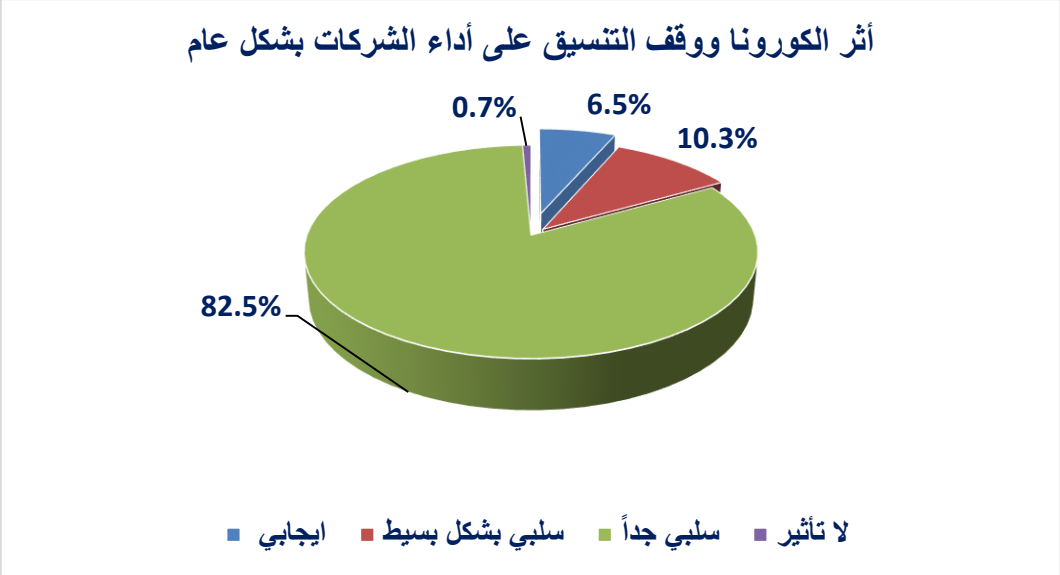

رابعاً: التدخلات الحكومة

في سبيل تقييم التدخلات الحكومية ومدى تأثيراتها على القطاع الاقتصادي، تظهر المعطيات الرقمية، كما في الشكل رقم (15)، أن استجابة الحكومة للآثار الاقتصادية المتعلقة بإدارة أزمة كورونا وما صاحبها من وقف التنسيق تراوحت ما بين إرباك أثر سلبا، وما بين من راي أن هناك إيجابية إلى حد ما، إلا أن من يرون أن التدخلات الحكومية أخذت المنحى السلبي، وكانت مربكة كانت ذات النسبة الأكبر. وهو ما يعني ضرورة إعادة قراءة وتقييم من قبل الحكومة لهذه التدخلات ومعرفة مواطن الخلل وآلية معالجتها في ظل أزمات قد يتعرض لها القطاع الاقتصادي الفلسطيني. وقد أظهرت النتائج أن 36.7% من حجم العينة أجابوا أن أداء وقرارات الحكومة كانت بين مربكة وسلبية إلى سلبية جداً على أداء الاقتصاد، مقابل 11.7% أجابوا بأن قرارات الحكومة كانت إيجابية أو متوازنة.

الشكل(15)

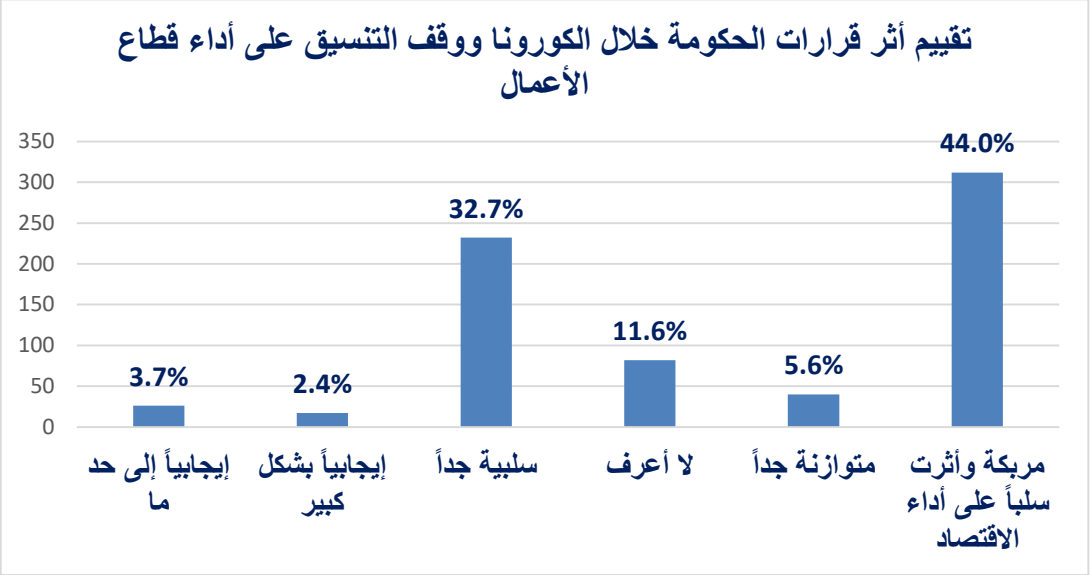

شكل التدخلات المطلوبة:

في هذا المحور، تحاول الدراسة الحصول على عدد من الاستنتاجات لتحديد ماهية الإجراءات والتدخلات اللازمة من طرف الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ومساعدة القطاع الخاص على التعافي من أزمة كورونا وآثار وقف التنسيق، وفقا للشكل (16)، بحيث تحدد المنشآت أهم 5 تدخلات/ إجراءات مطلوبة من الحكومة، وقد كان ترتيب أهم تدخلات /إجراءات كما يلي:

- 53.7% ضخ السيولة النقدية، وتنشيط السوق من خلال دفع الإعادات الضريبية ودفع مستحقات القطاع الخاص
- 48.4% الانتظام في دفع رواتب موظفي القطاع العام كاملة لحماية وتعزيز القوة الشرائية .
- 48.2% خفض ضريبة القيمة المضافة خصوصاً بعد وقف العمل بالاتفاقيات.
- 47.8% تقديم إعفاءات على ضريبة الدخل للشركات الإنتاجية من القطاعات المتضررة عن العام 2020.
- 33% إعادة صياغة أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وترتيب الأولويات وفقاً لما فرضته الظروف وتداعيات وقف التنسيق وأزمة كورونا.

الشكل رقم(16)

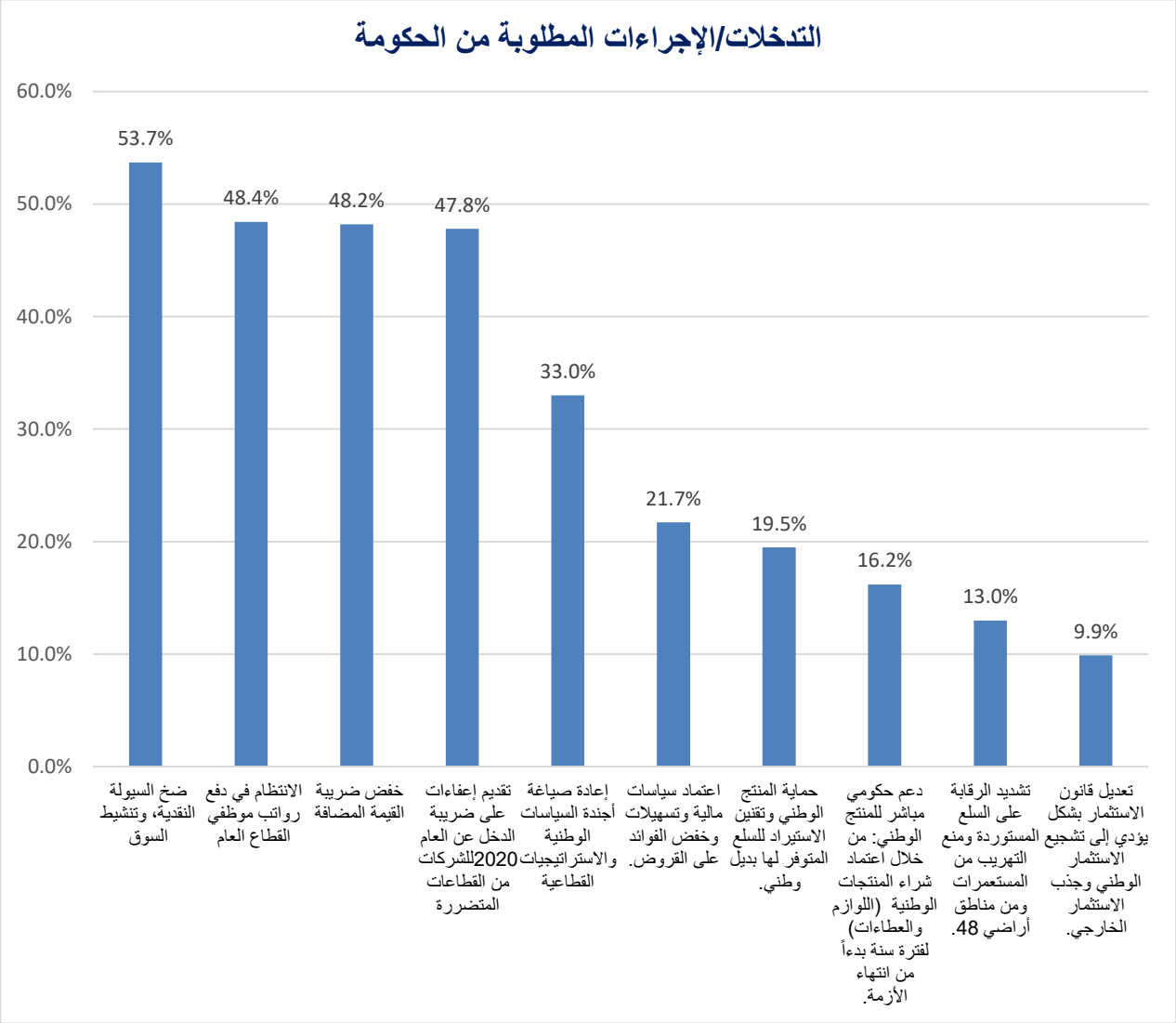

ثالثاً: النتائج والاستنتاجات والتوصيات

➢ النتائج

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج التي من خلالها يمكن تشخيص تداعيات وتأثيرات وقف التنسيق ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التبادل التجاري في ظل جائحة كورونا، وتتمثل أبرز هذه النتائج في:

- هناك تأثير سلبي مزدوج ومتزامن ما بين دخول جائحة كورونا للأراضي الفلسطينية في مارس 2020، والقرار الفلسطيني بوقف التعاملات والتنسيق مع إسرائيل، وهو ما

راكم طبيعة الخسائر التي تعرضها لها القطاع الاقتصادي في مجلات عدة، ابتداء من نقص السيولة، والبضائع وركود في حركة الأسواق.

- المنشآت الاقتصادية الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 5–20عاملا تمثل الغالبية الأكبر بين المنشآت في السوق الفلسطينية وهي الأكثر تأثرا بالأزمات الاقتصادية ابتداء من جائحة كورونا وصلا لوقف التنسيق بين إسرائيل والفلسطينيين.
- 58.8 % من المنشآت الاقتصادية التي شملتها الدراسة استغنت أو أوقفت جزء من العاملين (كلياً أو جزئياً) خلال تلك الفترة مقابل ما نسبته 41.2 % لم يقوموا بتسريح أي من العاملين.
- 21.7% من المنشآت المشاركة بالدراسة أغلقت بشكل نهائي بسبب جائحة كورونا ووقف التنسيق، فيما كانت المنشآت التي تأثرت نمط عملها من كلي إلى جزئي 78.3%.
- 92.6% من المنشآت الاقتصادية تأثرت حالتها الانتاجية وانخفضت نسبة مبيعاتهم بشكل كبير خلال هذه الفترة.
- 85.5% أفادوا من المنشآت تكبدت خسائر كبير مقابل 14.5% فقط من المنشآت المشاركة بالدراسة أنهم حققوا أرباحاً الفترة الزمنية نفسها.
- ما نسبته 53.5% من القطاعات الإنتاجية المشاركة بالدراسة طرأ ارتفاع على تكاليف الإنتاج فيها مقابل 16.6% أفادوا بانخفاض تكاليف الإنتاج.
- أثر وقف التنسيق على المستوردين، حيث أفاد 90.8% أن وقف التنسيق أثر سلباً (انخفاض) على الاستيراد المباشر (انخفاض بسيط 42.8% وانخفاض كبير 48%).
- وحول طبيعة وأشكال تأثر وقف التنسيق على عمليات الاستيراد، هناك تأثيرات تنوعت ما بين ارتفاع تكاليف البضائع المستوردة نتيجة حجزها أو رسوم التخزين لفترات أطول، وخسارة كبيرة بسبب التأخير في التخليص الجمركي، وحجز البضاعة في الموانيء.
- وزير الاقتصاد الفلسطيني خالد العسيلي، قال إن وقف التنسيق الأمني أثر سلبيا على نحو 30% من إجمالي الاستيراد الفلسطيني لارتباطه بالتنسيق المسبق مع إسرائيل.
- 67.4% من المنشآت الاقتصادية طرأ انخفاض على صادرات مبيعاتها للسوق الإسرائيلي، وأن 21% من المصدرين أفادوا أنهم خسروا أسواقا خارجية نتيجة وقف التنسيق الأمني وتأثيرات جائحة كورونا.
- التأثير على الأداء العام للمنشئات الاقتصادية، حيث بلغت المنشآت التي تأثرت بشكل سلبي جداً النسبة الأكبر بما يوازي 82%.

- 36.7% من اعتبروا أداء وقرارات الحكومة كانت بين مربكة وسلبية إلى سلبية جداً خلال هذه الفترة، مقابل 11.7% أجابوا بأن قرارات الحكومة كانت إيجابية أو متوازنة.
- أهم 5 تدخلات/ إجراءات مطلوبة من الحكومة، خلال هذه الفترة:

- 53.7% طالبوا بضخ السيولة النقدية، وتنشيط السوق من خلال دفع الإعادات الضريبية ودفع مستحقات القطاع الخاص.
- 48.4% طالبوا بالانتظام في دفع رواتب موظفي القطاع العام كاملة لحماية وتعزيز القوة الشرائية.
- 48.2% طالبوا بخفض ضريبة القيمة المضافة خصوصاً بعد وقف العمل بالاتفاقيات.
- 47.8% طالبوا بتقديم إعفاءات على ضريبة الدخل للشركات الإنتاجية من القطاعات المتضررة عن العام 2020.
- 33% طالبوا بإعادة صياغة أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وترتيب الأولويات وفقاً لما فرضته الظروف وتداعيات وقف التنسيق وأزمة كورونا.

➢ الاستنتاجات

- تظهر القراءات ومراجعات الباحثين خلال إعداد الدراسة، أن تأثيرات وقف التنسيق الأمني السلبية جاءت نتيجة لعدم إحداث حالة انفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي منذ توقيع اتفاق أوسلو 1994 حتى الآن، رغم أن بروتكول باريس الاقتصادي في حينة حدد بسقف زمني 5 سنوات.
- استمرار الإجراءات المشددة لمواجهة جائحة كورونا، فاقمت بشكل كبير الأوضاع المعيشية، وزاد من تأثيرات قرار وقف التنسيق ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وفي هذه الحالة كان بالإمكان تخفيف إجراءات الاغلاق مع الحفاظ على إجراءات الوقاية والسلامة للتعويض عن النقص الناتج عن وقف التعاملات التجارية مع إسرائيل.
- اختيار التوقيت لرفض الحكومة الفلسطينية تسلم أموال المقاصة من إسرائيل، في ظل جائحة كورونا وتراجع كبير للدعم الدولي والعربي ماليا للسلطة الفلسطينية كان بمثابة مغامرة وتركت آثارها السلبية ووضعت الحكومة وصانعي القرار بمحل انتقاد.
- رغم استئناف التنسيق ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واستلام أموال المقاصة، إلا أن سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية قالوا إن

الاقتصاد المحلي انكمش بنسبة 12 بالمئة خلال 2020، وهي أعلى من توقعات سابقة للبنك الدولي وهذا قد يترتب عليه بقاء الواقع الاقتصادي فلسطينيا في حالة تعثر لفترات مقبلة.

- من هذه التجربة، والتجارب السابقة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني تعيد طرح تساؤل عن الفائدة الاستراتيجية للاتفاقيات سواء السياسية أو الاقتصادية التي وقعت ما بين الفلسطينيين وإسرائيل، حيث ترى "وكالة سبوتنيك الروسية"، بناء على رأي خبراء اقتصاديون أن "اتفاق باريس الاقتصادي"، لم يعد مجدياً وأصبح يشكّل عبئا اقتصاديا ضخماً على الفلسطينيين[6].

➢ التوصيات

بناء على ما خرجت به الدراسة من نتائج، وبهدف البحث عن خيارات مستقبلية ووضع محفزات من شأنها أن تعزز الحالة الاقتصادية الفلسطينية في ظل تداعيات الأزمات التي تعرض لها، يقترح الباحثون أن يكون هناك مجموعة من الخطوات العملية على الأرض تتمثل في:

- العمل على تقييم تأثيرات قرار وقف التنسيق والإجراءات المتبعة لمواجهة كورونا على الاقتصاد الوطني، والقطاعات الأكثر تأثرا، والبحث عن آليات لإعادة بناء الاقتصاد المحلي مستفيدين من الأخطاء التي وقعت خلال هذه الفترة.
- إضافة إلى ضرورة تقديم الحزم التشجيعية والتحفيزية للمنشآت التي تضررت بشكل كبير، يتطلب أن يكون هناك خطة عاجلة تتزامن ما بين تسهيل الحصول على الاعفاءات الضريبية والتسهيلات في المعاملات المالية، وما بين تقديم القروض طويلة الأجل بنسب فائد قليلة جدا وبفترات سداد بعيدة، وهو ما يوفر نوعا من التشجيع لإعادة الثقة للمنشآت المتضررة.
- منح ضمانات بنكية للمنشآت بهدف التوقيع على عقود شراء معدات أو مواد انتاجية طويلة الأجل لتأمين جميع احتياجاتها الحالية والمستقبلية من منتجات المصانع الوطنية، واللازمة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنموية والتعليمية والصحية والسياحية والترفيهية، وذلك لضمان عدم توقف العمل في المنشآت مرة أخرى في حال أي أزمات داخلية ولتخفيف حدة تعثرها، وتحقيق عوائدها من خلال ضمان تصنيع سلسلة الإمدادات المستقبلية المطلوبة لهذه المشاريع.

[6] النجاح الإخباري، لمزيد من المعطيات على الرابط: https://nn.najah.edu/news/Report-1/2020/06/30/316114/

- وضع خطة وطنية تتشارك بها وزارة الاقتصاد وباقي الوزارات والهيئات الاقتصادية المحلية بتوفير مخزون استراتيجي آمن لمدخلات الإنتاج المحلي الزراعي والحيواني، وتحفيز منتجي اللحوم والدواجن بتأسيس مزارع خاصة لبعض الأعلاف تحسبا من وقف الاستيراد أو التبادل التجاري أو ارتفاع الأسعار عالميا.
- ضرورة اتخاذ قرارات تتعلق بالجمارك والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات لمدة لا تقل عن عام بهدف خلق حالة من التشجيع والتحفيز، لإعادة الثقة السوقية للمشغلين بكافة القطاعات، وكذلك تعزيز السيولة النقدية وتوفيرها.